

الهدف والمبادئ الاساسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية

OBJECTIVE AND GENERAL PRINCIPLES GOVENING AN AUDIT OF FINANCIAL STATEMENTS

المحتويات	الفقرات
مقدمة	1
هدف التدقيق	3-2
المبادئ العامة	6-4
نطاق التدقيق	7
التأكيدات المعقولة	11-8
المسؤولية عن البيانات المالية	12

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق البيانات المالية كذلك يتم تطبيقها بعد تكييفها حسب الضرورة، لتدقيق المعلومات الاخرى ذات العلاقة.

تحتوي المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ الاساسية والاجراءات الجوهرية (مؤشرة ومنضدة بحرف مطبعي اسود وثخين)، كذلك فإنها تحتوي على الارشادات ذات العلاقة على شكل شروحات وايضاحات ومعلومات اخرى. ان المبادئ الاساسية والاجراءات الجوهرية يجب ان تفسر وتؤول حسب سياق الكلام الوارد في الشرح والتفسير والتي توفر إرشادات لغرض تطبيقها.

ولغرض فهم وتطبيق المبادئ الاساسية والاجراءات الجوهرية والإرشادات المتعلقة بها، فإن من الضروري الاخذ بعين الاعتبار النص الكامل للمعيار الدولي للتدقيق مع كافة الشروحات والمواد الاخرى التي يتضمنها ذلك المعيار، وليس فقط الاعتماد على النص المنضد بالحروف المطبعية السوداء الثخينة.

في الظروف الاستثنائية، قد يرتأي المدقق بأن من الضرورة التخلي عن المعيار الدولي للتدقيق لكي يتمكن من تحقيق الهدف من التدقيق بشكل اكثر فعالية. في مثل هذه الحالات، على المدقق ان يكون مستعداً لتبرير هذا التخلي.

ومن المفضل ان يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في الامور المادية فقط.

ان وجهة نظر القطاع العام والتي تصدرها لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين مدرجة في نهاية المعيار الدولي للتدقيق، في حالة عدم وجود وجهة نظر للقطاع العام فإن المعيار الدولي للتدقيق قابل للتطبيق من كافة النواحي الجوهرية للقطاع العام.

الاهداف والمبادئ

مقدمة

1. الغرض من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات تتعلق بالأهداف والمبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق البيانات المالية. إن هذا المعيار يجب أن يقرأ مقترناً مع الوثيقة الدولية للتدقيق (120) «إطار المعايير الدولية للتدقيق».

هدف التدقيق

2. إن هدف تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من ابداء رأي فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لإطار تقارير مالية محددة. وأن العبارات المستعملة لبيان رأي المدقق هي «... تعبر بصورة حقيقية وعادلة» أو «تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية» لها نفس المعنى.
3. بالرغم من أن رأي المدقق يعزز مصداقية البيانات المالية إلا أن مستخدم هذه البيانات لا يستطيع الافتراض بأن هذا الرأي هو تأكيد لاستمرارية المنشأة، وأن هذا الرأي لا يبين أن الإدارة قد قامت بتسيير أمور المنشأة بشكل كفؤ وفعال.

المبادئ العامة للتدقيق

4. على المدقق الالتزام «بقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين» الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين. إن مبادئ السلوك المهني التي تحكم مسؤوليات المدقق هي:
 - أ (الاستقلالية.
 - ب) الأمانة.
 - ج) الموضوعية.
 - د (الكفاءة والعناية المهنية.
 - هـ (السرية.
 - و) السلوك المهني.
 - ز) المعايير الفنية.
5. على المدقق تنفيذ عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. هذه المعايير تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الجوهرية، وكذلك فإنها تحتوي على الارشادات ذات العلاقة على شكل شروحات وإيضاحات ومعلومات أخرى.
6. على المدقق تخطيط وأداء عملية التدقيق بطريقة تتضمن شكوكاً مهنية، مدركاً بأن الظروف قد توجد اسباباً تدعو إلى الاعتقاد بأن البيانات المالية تتضمن معلومات مضللة بصورة جوهرية، فمثلاً يتوقع المدقق عادة أن يجد قرائن تدعم إقرارات الإدارة وعدم افتراض ضرورة صحتها.

نطاق التدقيق

7. مصطلح «نطاق التدقيق» يشير إلى إجراءات التدقيق التي تعتبر ضرورية في بعض الظروف لتحقيق هدف التدقيق. إن الإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق استناداً إلى المعايير الدولية للتدقيق يجب أن يحددها المدقق بعد أخذه بعين الاعتبار متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، والهيئات المهنية ذات الصلة بالموضوع، والقوانين والتعليمات، وشروط كتاب التكليف بالتدقيق ومتطلبات تقديم التقرير في الحالات الموجبة لذلك.

التأكيدات المعقولة

8. التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق يهدف إلى توفير تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية. وأن التأكيدات المعقولة هو مفهوم يتعلق بأن جميع القرائن وأدلة الإثبات في التدقيق ضرورية لتمكين المدقق من الاستنتاج بأنه ليس هناك أي خطأ جوهري في البيانات المالية ككل، وإن التأكيدات المعقولة ترتبط بشكل وثيق بعملية التدقيق ككل.

9. ومع ذلك فإن هناك محددات ملازمة للتدقيق تؤثر على قدرة المدقق لاكتشاف الأخطاء الجوهرية، هذه المحددات ناتجة عن عدة عوامل منها:

- استعمال الاختبارات.
- التحديدات الملازمة لأي نظام محاسبي أو لأي نظام للرقابة الداخلية (على سبيل المثال احتمال التواطؤ).
- حقيقة كون معظم قرائن التدقيق مقنعة وليست حاسمة.
- 10. كذلك فإن طبيعة العمل الذي يقوم به المدقق لتكوين رأيه يتخلله إعطاء أحكام منها على وجه الخصوص ما يتعلق ب:

- أ- تجميع أدلة التدقيق، مثلاً عند تحديد طبيعة وتوقيت وشمولية إجراءات التدقيق.
- ب- الخروج باستنتاج مبني على أدلة الإثبات التي تم جمعها، مثلاً لغرض تقدير معقولة التقديرات التي قامت بها الإدارة عند إعداد البيانات المالية.
- 11. إضافة لذلك، فإن هناك محددات أخرى قد تؤثر على مدى القناعة في أدلة الإثبات المتوفرة لغرض الوصول إلى استنتاج على وجه الخصوص لتأكيدات بيانات مالية معينة (على سبيل المثال المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة).

في مثل هذه الحالات فإن بعض المعايير الدولية للتدقيق حددت إجراءات معينة من شأنها، وبسبب طبيعة الخصوصية لهذه التأكيدات، أن توفر أدلة إثبات كافية وملائمة في حالة غياب:

- أ- حالات غير اعتيادية من شأنها زيادة خطورة الأخطاء الجوهرية فيما يتخطى الحالات العادية المتوقعة.
- ب- أية مؤشرات بأن أخطاء جوهرية قد حدثت.

المسؤولية عن البيانات المالية

12. بينما يكون المدقق مسؤولاً عن تكوين وإبداء رأي حول البيانات المالية، فإن مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية هي من مسؤولية إدارة المنشأة. إن تدقيق البيانات المالية لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها.

وجهة نظر القطاع العام

1. بغض النظر فيما إذا كان التدقيق قد جرى في القطاع الخاص أو العام، فإن المبادئ الأساسية للتدقيق تبقى كما هي. ولكن الاختلاف، عند إجراء عملية التدقيق في القطاع العام، هو في هدف التدقيق ونطاقه. هذه العوامل غالباً ما تعزى إلى الفروقات في التفويض بالتدقيق والمتطلبات القانونية أو أشكال التقرير (مثلاً في القطاع العام فإن المنشآت قد تكون مطالبة بإعداد تقارير مالية إضافية).

2. عند اجراء عملية التدقيق في منشآت القطاع العام فإن المدقق يحتاج الى الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الخاصة لأية تعليمات او تشريعات ذات علاقة وكذلك للأوامر الوزارية والتي تؤثر على التفويض بالتدقيق، إضافة الى متطلبات خاصة بالتدقيق ومن ضمنها الحاجة الى الأخذ بعين الاعتبار قضايا الامن الوطني ويكون تفويض التدقيق اكثر تحديداً من مثيله في القطاع الخاص وغالباً ما يشمل اهدافاً ومجالات اوسع من تلك المطبقة عادة عند تدقيق البيانات المالية للقطاع الخاص. التفويض والمتطلبات قد تؤثر ايضاً، على سبيل المثال ، على مدى حرية التدقيق في تحديد الاهمية النسبية ، وفي التبليغ عن الاحتيال والأخطاء، وفي شكل تقرير المدقق . كما ان هناك احتمال بوجود اختلافات في طريقة التدقيق واسلوبها، ومع ذلك فإن هذه الاختلافات لا تشكل اختلاف في المبادئ الاساسية والإجراءات الجوهرية.

